المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعروض ديغول لإحلال السلام 1959/1961

بقلم
د/ أحمد مسعود سيد علي (*)

ملخص

تنشد هذه الدراسة محاولة جادة ضمن قراءة متأنية لمدى ادارك قادة الثورة الجزائرية كنه سياسة الجنرال ديغول تجاه المسألة الجزائرية فيما تعلق بعروضه لإحلال السلام. وتعتمد على محاضر اجتماعات الحكومة المؤقتة ومحاضر اجتماعات المجلس الوطني للثورة الجزائرية خاصة في دورتي 16ديسمبر1959/و18جانفي1960، ثم دورة التاسع إلى السابع والعشرين من شهر أوت1961، كمادة أساسية لهذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المجلس الوطني، ثورة التحرير، ديغول، الاستقلال، السلام.

تمهيد

شكلت عروض السلام التي تقدم بها الجنرال ديغول بداية من خريف 1958، نقلة نوعية في تعاطي فرنسا مع الثورة الجزائرية، نقلت بها تميزت به عن باقي السياسات التي انتهجتها بقية الحكومات الفرنسية مع الثورة الجزائرية منذ 1954 إلى سنة 1958، سياسات انتهت في أغلبها إلى التركيز على منطق المواجهة العسكرية وعدم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري، وفي هذا الصدد تورطت تلك الحكومات في حوادث دبلوماسية مع دول الجوار بسبب الثورة الجزائرية بدء من حادثة اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني في 1956/10/22،

(*) أستاذ محاضر "أ" بقسم التاريخ ـ جامعة المسيلة.
sidali_280@yahoo.fr

وقنبلة إذاعة الناظور بالمغرب الأقصى ثم حوادث ساقية سيدي يوسف بتونس في فيفري 1958، لم تزد إلا في تعزيز عرى الجوار مع الثورة الجزائرية ضمن مؤتمري طنجة والمهدية على التوالي في أفريل وجوان 1958، والحالة هاته كان على الجنرال ديغول بعد اعتلائه السلطة في جوان 1958، تفجير التحالف الذي أحدثه مؤتمري طنجة أفريل 1958، والمهدية جوان 1958، بين تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني، يضاف إلى ذلك بداية تضاعف الاهتمام الأمريكي بالمنطقة وضغط هذه الأخيرة على فرنسا لحل مشاكلها مع مستعمراتها بناء على هاجس وقوع المنطقة في الفلك الشيوعي، وإذا أضفنا إلى ذلك عبء التكلفة المالية التي سببتها الثورة الجزائرية للخزينة الفرنسية.

كان على الجنرال ديغول التعاطي مع الثورة الجزائرية بأساليب متنوعة ومختلفة عن سابقيه من المسئولين الفرنسيين، تعاطي أهم ما ميزه هو العروض التي تقدم بها إلى قادة الثورة لإحلال السلام، هذه العروض شكلت جوهر السياسة الديغولية للحفاظ على البقية الباقية من المصالح الفرنسية ماو ر ا ء البحر، فهي كانت تحمل في ثناياها مناورات خطيرة على مسار الثورة، لأجل ذلك شكلت محطة سجال برلماني ناقشها قادة الثورة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلال اجتماعاته، واجتماعات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انتهت إلى الإعلان عن موقف الثورة من تلك العروض.

I- عروض ديغول للسلام1958/1959:

اختلف تعاطي الحكومات الفرنسية المتعاقبة مع الثورة الجزائرية إلى مجيء الجنرال ديغول للحكم في جوان 1958، اختلافا سجل عبر توظيف وسائل جديدة وآليات كانت تبغي رفع الحرج الدبلوماسي الذي ورطت فيه الحكومة الفرنسية زمن العدوان على مصر بحجة تقديم الدعم للثورة الجزائرية، ومسألة اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني الخمس.

وعليه فإن سلسلة الاتصالات التي قامت بها الحكومة الفرنسية منذ ربيع 1956 بعد أن قام الأستاذ أندري ماندوز أحد المتعاطفين مع الثورة بتنظيم لقاء سري جمع السيدين عبان رمضان وبن يوسف بن خدة، مع مبعوثي رئيس الحكومة منداس فرانس[1]، ثم تلاه لقاء محمد خيضر باسم الوفد الخارجي مع غورس وبيغارا مبعوثي غي مولي رئيس الوزراء الفرنسي في 10 أفريل1956[2] بالقاهرة لقاء استمر بايطاليا في نفس الشهر من دون نتائج تذكر[3]، ثم جاءت محادثات محمد يزيد وأحمد فرنسيس مع بيير كومين الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في

21 جويلية 1956 ببيلغراد[4].

بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع بين عبد الرحمن كيوان ومحمد يزيد مع بيير غازال في الثاني والثالث من شهر سبتمبر 1956 بروما الإيطالية [5].

هذه اللقاءات أكدت نية إدارة الاحتلال والحكومة الفرنسية التي لم تكن ترغب الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، بقدر ما كانت تريد جس نبض قيادة الثورة والتعرف عليها من جهة ومحاولة تبييض صورتها في الخارج من جهة أخرى [6].

لأجل ذلك ذالك فإن مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم دشن حقبة جديدة في التعاطي مع الشأنين الداخلي والخارجي للثورة على حد سواء.

1-1عرض سلم الشجعان وأهدافه اكتوبر1958:

شكلت دعوة ديغول الخاصة بسلم الشجعان أولى المبادرات السياسية التي أطلقها فيما يتعلق بالشأن الجزائري، وهو بذلك بدأ يبتعد شيئا عن الانقلابيين الذين جاءوا به اثر أحداث 1958/05/13، الأمر الذي سجلته جريدة صدى الجزائر بعيد الإعلان عن ذات المبادرة بتاريخ 1958/10/23[7]، بحيث عبرت عن توجساتها من عروض ديغول التي قد تنتهي في نظرها إلى سياسة التخلي، هكذا كانت صدى الجزائر تعبر عن هواجسها وتقتفي في أثر سياسة ديغول كالمراقب، لا شيء سوى أنها كانت تمثل بالفعل شريحة المستوطنين ومديرها السيد ألان دوسي ريني كان من منظمي أحداث الثالث عشر ماي1958، ومن الذين استقبلوا ديغول عشية الانقلاب تحت شعار الجزائر فرنسية.[8]

لم تكن المبادرة التي أعلن عنها ديغول جافة عمليا، بل كانت تقتضي تطبيقيا إجراء انتخابات تقرر تنظيمها في 1958/11/28، كما تضمنت مبادرة سلم الشجعان دعوة مزدوجة النداء، الأول توجه به إلى عناصر جيش التحرير الوطني لإلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش، الدرك أو الشرطة، والنداء الثاني إلى قيادة الثورة بالخارج أو"المنظمة الخارجية" على حد تعبير ديغول قصد التوجه إلى باريس لإيجاد- تسوية سياسية للحوادث- الأمر الذي اعتبرته جريدة المجاهد دعوة للاستسلام[9] .

- موقف قادة الثورة من مبادرة "سلم الشجعان":

اعتبرت الحكومة المؤقتة مبادرة ديغول مناورة سياسية كانت تهدف إلى زعزعة قيادة الثورة بالداخل –الولايات- بدرجة أساسية، وجرها نحو الاستسلام الواحدة تلو الأخرى، الأمر

الذي شجبته وأكدت التزامها بالحل التفاوضي لمعالجة القضية الجزائرية كما بينته من قبل أدبيات الثورة انطلاقا من بيان أول نوفمبر و مواثيق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، بمعنى الاعتراف بشرعية وأحادية التمثيل لجبهة التحرير الوطني والاعتراف المسبق باستقلال الجزائر، كما اعتبرت المبادرة من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا[10] .

وأكّدت في بيان أصدرته بتاريخ 1958/10/26أنّ ديغول يؤكد رفضه التفاوض مع الممثل الشرعي للشعب الجزائري بعد أن عبر عن رغبته خلال تصريحه في 1958/10/23لأجل تسوية القضية الجزائرية عن طريق آخر غير طريق جبهة التحرير الوطني، ذلك أن دعوته تمحورت على اعتبار قيادة الثورة مقسمة بين عسكريين وسياسيين، ومعتدلين ومتطرفين، وهو بذلك أراد أن يذكي نار الشقاق ثم يلجأ إلى قوة ثالثة يصطنعها ليتفاوض معها على حلول قد حاك خيوطها مسبقا؛ من جهتها لم تتوان جريدة المجاهد في كشف أساليب المراوغة التي لجأ إليها ديغول في هذا الشأن، حيث تساءلت عن مدى إخلاص وصدق الجنرال في "رغبته لإحلال السلم"؟ كما نوهت بالأسلوب الغامض الذي اعتمده في خطابه لإيهام الرأي العام العالمي بحسن نواياه؛ وكشفت أيضا الجانب البرغماتي لسياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية، حينما ربطت بين عرضه الآنف الذكر وزيارة مدير البنك العالمي رفقة مدير البنك الفرنسي إلى منطقتي حاسي مسعود وحاسي الرمل، مما يوحي بأن عرضه تزامن مع هذين الزيارتين، وهو بذلك أراد التأكيد للمستثمرين الأجانب بأن القضية الجزائرية تتجه نحو التسوية السلمية التي تساعد على التأسيس لإحداث الاستقرار، الأمر الذي يشجع المستثمرين على اعتماد رؤوس أموالهم في استثمار ثروات الصحراء الجزائرية[11].

من جهتها تمسكت الحكومة المؤقتة في البيان الذي أصدرته في 1958/10/26، بضرورة اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر كشرط مسبق لأي دعوة من الجانب الفرنسي كي تكون جادة وواقعية حيث دعت إلى ضرورة اختيار مكان محايد لبدء المحادثات[12].

2-1مبادرة حق تقرير المصير:

أعلن الجنرال ديغول خلال خطاب ألقاه في 1959/09/16، عن مبادرة حق تقرير المصير وقد تضمن هذا العرض حلول ثلاثة للقضية الجزائرية: [13]

-أ- الإدماج:

صيغة لا طالما نادت بها النخبة الجزائرية التي استهوتها الثقافة الفرنسية في مطلع القرن

العشرين، لكنها لم تجد أذانا صاغية إذاك من لدن إدارة الاحتلال، بحيث كانت تبغي إقرار بالمساواة في الحقوق والواجبات بين المجتمعين الأوربي والمسلم، والإقرار بحق الالتحاق بجميع الوظائف بما فيها الوظائف السامية دون تميز عرقي ولا ديني.

-ب-الاتحاد الفيدرالي :

يقوم على أساس استحداث حكومة من الجزائريين تقوم على أساس الحكم الذاتي للمجموعات العرقية الفرنسية، العربية، المزابية، والقبائلية...، وتخضع لنظام فيدرالي وتتعايش في بلد واحد ولها ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطار للتعاون فيما بينها.

-ت-الانفصال عن فرنسا[14]:

ويعني الاستقلال، الأمر الذي اعتبره ديغول مغامرة لا تحمد عقباها على الجزائر التي ستنساق بهذا الخيار نحو الهاوية والهلاك، وستجر حتما إلى كارثة كبرى.

من جهة أخرى اعترف بالعبء الذي أثقل كاهل فرنسا بفعل الثورة الجزائرية، لأجل ذلك راح يبحث عن دروب لإحلال السلام على حد تعبير مستشاره برنار تريكو، حلول تراعي مصالح فرنسا ويحافظ فيها على مهابتها وعزتها، [15].

لقد حاول ديغول من خلال هذه المبادرة الحيلولة دون تسجيل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، والتي كان من المقرر أن تدرج بطلب من المجموعة الأفروأسيوية، وهو بذلك أراد التصدي للثورة و خنقها دبلوماسيا لأجل استمالة الرأي العام العالمي لتصوراته.

إلى جانب ذلك فإن الظرف الدولي كان يوحي بأن تصريح ديغول في 1959/09/16، صدر تحت ضغط عالمي، وهو ما سجله قادة الثورة خلال مناقشاتهم لحصيلة النشاط الدبلوماسي للثورة في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بطرابلس بين 17ديسمبر1959/18جانفي1960، إذ اعتبروا أن تصريح ديغول جاء بعد أن غدا حلفاءه الغربيون حريصون على تحقيق السلام في المنطقة درءا للخطر الشيوعي ومخافة من أن تنزلق المنطقة برمتها نحو المعسكر الشيوعي، كما أن تصريحه كان في نظر قادة الثورة ينم عن تخوف ديغول من إمكانية تصلب الموقف الأمريكي إثر زيارة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أيزنهاور لفرنسا، علما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد امتنعت عن التصويت لصالح أو ضد القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو موقف بدأ

يتطور لصالح الثورة حينها.[16]

وعلى صعيد آخر سجل قادة الثورة إدراكهم لكنه المبادرة التي أعلن عنها ديغول بحيث رأوا فيها محاولة لشق الصفوف[17] وهو ما عبر عنه :العقيدين لطفي، حاج لخضر عبيد، والرواد: قايد أحمد، –سليمان –مختار بوعيزم والسادة لمين خان، أحمد توفيق المدني، محمد يزيد، عمر أو صديق، عبد الحميد مهري) خلال اجتماعات الحكومة المؤقتة، بل واعتبروا المبادرة لشق شرائح المجتمع الجزائري برمته، باستغلال حالة الإعياء التي كان يعاني منها الداخل لذلك فإن عرضه الخاص بحق تقرير المصير جاء ضمن إستراتيجيته الشاملة للقضاء على الثورة [18]، ولم يكن موجها فقط إلى جبهة التحرير الوطني ولكن لكل التيارات السياسية، بمعنى آخر فإنه كان ينشد استحداث الطاولة المستديرة على الشاكلة البريطانية، أو على الأقل إيجاد قوة ثالثة، وهو بذلك لم يكن يعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري[19]، ولكن كشريك إلى جانب تيارات أخرى، وإلا كيف نفسر محاولته جر الحركة الوطنية الجزائرية المصالية نحو الدخول في محادثات بعد أن مهد لذلك اثر إطلاقه سراح السيد مصالي الحاج في جانفي1959.[20]

كان ديغول إذا على اطلاع بحالة التشرذم التي كانت تعيشها أجهزة الثورة [21]، وهو ما دفع بوزير الخارجية المستقيل محمد لمين دباغين إلى حثّ رفقائه على إخفاء صراعاتهم وانقساماتهم لكي لا يستغلها الخصم[22].

والظاهر أنه كان يستبعد في مبادرته هذه، قضيتي الاستقلال والفرنسة أي أن تظل الجزائر فرنسية، بقدر ما لأجل ذلك عول ديغول على الخيار الثاني أي الاتحاد الفيدرالي أو المشاركة ضمن حكومة جزائرية صورية تشارك فيها فرنسا في مجالات الدفاع، العلاقات الخارجية، الاقتصاد، والتعليم في الوقت الذي استبعد كلية الصحراء عن هذا الإجراء، وهو بذلك أقر بفصلها عن حكومة الجزائر الصورية المستقبلية.

كانت طبخة إذا أعدها ديغول ليلهي بها الجماهير الجزائرية المنهكة بفعل حرب الإبادة، أملا أن تحدث صدمة نفسية فتتخلى بذلك الجماهير المقهورة عن جبهة التحرير الوطني، وتتعلق بسراب تقرير المصير المزيف.[23]

ومنه اعتبرت هذه المبادرة مغامرة محفوفة بالمخاطر، ذلك أن مفهوم ديغول لمبدأ حق تقرير المصير لم يكن يختلف فحسب عن مفهومه لدى جبهة التحرير الوطني، بل كان يتعارض مع المفهوم المعتمد في المواثيق والأعراف الدولية فمبدأ حق تقرير المصير كما جاء به ديغول ظل

غامضا من حيث طريقة تطبيقه ومن هم المعنيون به[24] ؟

-- موقف الحكومة المؤقتة:

جاء إعلان ديغول الخاص بحق تقرير المصير متزامن مع الأزمة التي كانت تعصف بالحكومة المؤقتة منذ استقالة وزير خارجيتها محمد لمين دباغين في 1959/03/15، على اثر اغتيال رئيس ديوان ذات الوزارة السيد عمير علاوة في شهر مارس من نفس السنة، أزمة شلت عمل الحكومة المؤقتة، وحملت معها كل الأزمات العالقة التي ظلت أجهزة الثورة تعاني منها، الأمر الذي دفعها بالاستعانة بالعسكريين لفض النزاع القائم بين الباءات الثلاثة أنفسهم وبين هؤلاء وبقية أعضاء الحكومة المؤقتة من جهة، لأجل ذلك نظما العقداء العشر اجتماعهم الشهير طيلة مائة تسعة وثلاثين يوم خلال فصلي صيف وخريف سنة 1959، لصياغة برنامجا وقانونا أساسيا لجبهة التحرير الوطني وتعديل تركيبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.[25]

وعليه فإن الحكومة المؤقتة استقبلت مبادرة ديغول الخاصة بحق تقرير المصير وهي في حال يرثى لها، لأنها كانت في عطلة قسرية، بعـــد أن سلمت مهامها منذ النداء الذي وجهه فرحات عباس بصفته رئيسا للحكومة المؤقتة بتاريخ 10جويليه 1959، لقادة الولايات والعسكريين لتحمل مسؤوليتهم إزاء الوضع الخطير الذي آلت إليه أوضاع الثورة[26] .

ولأجل تحضير الرد على مبادرة الجنرال ديغول كان على الحكومة المؤقتة عقد سلسلة من الاجتماعات مع ما تبقى من فريقها-ثمانية عشرة شخصية- وإشراك العقداء العشر وهم مجتمعون بالقرب من مقرها بالعاصمة تونس، بغية تحليل عرض ديغول الجديد وتحضير موقف الثورة منه[27]، كما عملت على تنظيم حملة إعلامية في صفوف إطارات جبهة التحرير الوطني قادها وزير الداخلية السيد لخضر بن طوبال لأجل توضيح وتحليل مبادرة ديغول ومفهومه لحق تقرير المصير الذي أفرغه من محتواه، كما أكد بن طوبال أن مناورات ديغول هذه لا يمكن أن تدفع الحكومة المؤقتة إلى التعبير عن رفضها النهائي للمبادرة دون تحديد شروط مسبقة، وهي الشروط التي حددتها كل مواثيق الثورة من قبل، وحدة التراب والاعتراف المسبق باستقلال الجزائر و بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.[28]

وبعد سلسة الاستشارات التي قامت بها الحكومة مع قادة الولايات المشاركين في اجتماع العقداء الآنف الذكر ومسئولي جيش التحرير المرابط في الحدود الشرقية والغربية للبلاد وكذا المعتقلين الخمس[29]، لإشراكهم في تحضير موقف ينم عن قيادة موحدة للثورة[30]، وسعت

الحكومة المؤقتة من استشارتها بحيث شملت أيضا دول الجوار والدول الصديقة استعدادا لكسبها إلى صف الثورة قبيل انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي هذا الإطار أجرت الحكومة المؤقتة اتصالات مع الرئيس التونسي، هذا الأخير دعا قادة الثورة إلى ضرورة استغلال مبادرة ديغول في جوانبها الايجابية، أما المغرب فانه دعا الحكومة المؤقتة إلى عدم رفض المبادرة الفرنسية على مطلقها، بل نصح ممثلو الحكومة المؤقتة إلى الرد عليها بمبادرة مماثلة بغية افتكاك المبادرة من يد ديغول.[31]

كما أجرى وزير الداخلية السيد لخضر بن طوبال اتصالات بسفارات جمهورية الصين الشعبية ويوغسلافيا في تونس، اللذان أكدتا على ضرورة وضع شروط مسبقة لأي مبادرة تفاوضية تقوم على الاعتراف المسبق بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري .[32]

الجمهورية العربية المتحدة كانت هي أيضا محل استشارة واسعة من طرف الحكومة المؤقتة، بحيث أكدت من جهتها دعمها اللامشروط للثورة و دعت إلى رفض الحلول الترقيعية، و بعد سلسلة الاستشارات التي قامت بها الحكومة المؤقتة كلفت في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر1959، لجنة لتحضير وصياغة بيان الحكومة المؤقتة، لجنة تشكلت من السادة:عمر أوصديق، شوقي مصطفاي، محمد يزيد، عبد الحميد مهري، أحمد بومنجل، أحمد فرنسيس.

وفي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من ذات الشهر والسنة عرضت اللجنة السابقة الذكر قراءتها وتحليلها لمبادرة ديغول على الحكومة المؤقتة وفي 26 سبتمبر 1959، أتمت تحضير الصيغة النهائية لنص البيان الذي كان من المقرر أن تذيعه الحكومة المؤقتة وخلصت إلى أنه من الضروري بمكان، استغلال مبادرة ديغول هذه بما يخدم استرتيجية الثورة . [33]

و ركزت فيه على:

-الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري .

-الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائريين.

- لا يمكن تطبيق حق تقرير المصير في ظل وجود إدارة احتلال تعايشت مع التزوير وهي مدعمة من طرف جيش استعماري.

- لا يمكن ربط تطبيق مبدأ تقرير مصير الشعب الجزائري باستشارة الشعب الفرنسي في انتخابات مزعومة[34].

- استعداد الحكومة المؤقتة لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية من أجل الاتفاق على

الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار، و الشروط الخاصة بضمانات تطبيق مبدأ حق تقرير المصير.

-أن تجري المفاوضات في بلد محايد .[35]

شكلت الطريقة التي حضر من خلالها بيان الثامن والعشرين من شهر سبتمبر1959، والظرف الذي تمت فيها صياغته، ثم طريقة إذاعته أو تبليغه من طرف الحكومة المؤقتة، شكلت انتصارا لاستقلالية قرار الثورة بعيدا عن ضغط القاهرة ولا مراكش ولا تونس، ذلك أن مصر امتعضت لأنها لم تبلغ باعتزام الحكومة المؤقتة لإذاعة البيان إلا قبل ساعة من تبليغه، أما تونس فقد أعلن بورقيبة عن عدم رضاه لأن الحكومة المؤقتة لم تأبه بالملاحظات التي قدمها لها[36]، المغرب من جهته عبر عدم رضاه هو أيضا من عدم اكتراث الحكومة المؤقتة بالملاحظات التي قدمها، كما شجب سياسة المحاباة التي كانت في تقديره تمارسها الحكومة المؤقتة مع تونس، ويبدو أن موقفا تونس والمغرب بخصوص ذات المسألة كان رهين سياستهم الخارجية تجاه الثورة والتي كانت تقوم على تكثيفهم حضورهم للعب دور الوسيط لحل القضية الجزائرية بما يناسب أطماعهم الحدودية.

من جهة أخرى يمكننا أن نسجل وقفة هامة في أثناء قيام الحكومة المؤقتة بصياغة وإذاعة البيان الخاص بالرد على مبادرة ديغول في السادس عشر من شهر سبتمبر1959، وقفة تتجلى في روح الإجماع الذي تحلت به قيادة الثورة بين العسكريين والسياسيين وبين قادة الداخل والخارج، إجماع تجلى في الاجتماعات التي نظمتها الحكومة المؤقتة وأظهرت على الأقل صورة الفريق المتضامن ضد عدو خارجي، كما نسجل الحضور الشبه رسمي لوزير الخارجية المستقيل محمد لمين دباغين في اجتماعات الحكومة المؤقتة، وهو إذ فعل ذلك فإنه عزز من أواصر التضامن التي كان ديغول يعتقد أنها ممزقة بين العسكريين والسياسيين، وهو أي ديغول أعلن مبادرته تلك لليكرس حالة الشرخ التي كانت تعاني منه هيئات الثورة.

3-1 ديغول يدعو قادة الثورة للتفاوض في باريس 1959/11/10:

لقد باغتت مبادرة ديغول في العاشر من نوفمبر1959، من خلال دعوته قادة الثورة المجيء إلى باريس بغية التفاوض[37] غالبية الطاقم المكون للحكومة المؤقتة، وان تنبأ بها البعض ففي اجتماعها بتاريخ السادس من نوفمبر1959، طرحت الحكومة المؤقتة على اجتماع مجلسها الوزاري إشكالية التنبؤ بمبادرة ديغول القادمة، وهو الأمر الذي تفطن له السيد عبد الحميد مهري حيث طرح

إمكانية عرض ديغول مقابلة الوفد الخارجي للتوقيع على وقف لإطلاق النار، كريم بلقاسم من جهته طالب بضرورة التزام عدم الرد لأن ديغول يريد تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاك جبهة التحرير الوطني[38]

أ- دواعي المبادرة:

يبدو أن الجنرال ديغول كان يريد الزج بجبهة التحرير الوطني في دائرة مغلقة يضطرها للتنازل شيئا فشيئا عن مبادئ الثورة، فتصريحاته المتتالية شكلت حملة مسعورة كادت أن تطبق على ما حققته دبلوماسية الثورة من انتصارات طيلة خمس سنوات ونيف، وما تصريحه الأخير في العاشر من نوفمبر1959 إلا شاهدا على ذلك، ففضلا عن أنه كان يحضر لتطويق الثورة دبلوماسيا في أثناء الدور الرابعة عشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة حيث كان مقرر إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها تصريحا، وذلك في حال رفض الحكومة المؤقتة مبادرة ديغول للانتقال إلى باريس، بحيث تغدو بمثابة الرافض للحلول السلمية، وفي حال قبولها العرض فإن الثورة ستكون بذلك قد مهدت لتقديم تنازل تلو الأخر[39].

زرعت أيضا تلك المحاولات أو المبادرات التي كان يعلن عنها ديغول الغموض والتردد في الحكومة المؤقتة وأفقدتها روح المبادرة كما صرح بذلك السيد كريم بلقا سم في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ1959/10/26، "إننا خلف القاطرة ولا نمتلك المبادرة لأجل كسب الرأي العام العالمي...إنّا عروض ديغول لاستقبالنا في باريس ستضر بسمعة الثورة في هيئة الأمم المتحدة إن رفضنا الدعوة" وفي ذات السياق عبر السيد بن يوسف بن خدة عن شكوكه من نوايا ديغول" لقد تخلينا عن شرط الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر وها نحن الآن منقادون نحو التنازل عن مبدأ التفاوض في بلد حيادي"[40]

ب- موقف الحكومة المؤقّتة:

عشية التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول لدعوة قادة الثورة المجيء إلى باريس بغية التفاوض، وجدت الحكومة المؤقتة نفسها في اجتماعها بتاريخ1959/11/11، محرجة أمام الرأي العام العالمي بسبب اقتراب انعقاد الدورة الرابعة عاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما شهد طاقمها تضارب في تحديد موقف تجاه المبادرة الفرنسية تضاعفت حدته بالنظر إلى المضايقات التي كانت تمارسها سلطات المغرب وتونس وبإيعاز من السفارات الفرنسية المتواجدة على أراضيها، فلقد أكد سفير المغرب بتونس لقادة الثورة صعوبة رفض دعوة ديغول الذهاب إلى

باريس، الأمر الذي اعتبره السيد بن يوسف بن خدة إهانة لسيادة الشعب الجزائري في حال تقدم الحكومة المؤقتة بطلب رخص تنقل لبعثتها من سفير فرنسا برباط؛وفي ذات الوقت أكد السيد عبد الحفيظ بوصوف الأخذ بعين الاعتبار وقع دعوة ديغول لإحلال السلام-حتى وان كان سلاما مزيفا- على الجماهير الشعبية التي باتت تتعطش فعليا للخروج من هاجس الرعب والمحتشدات والاعتقالات... ؛ لقد تميزت دورة مجلس الوزراء الذي عقدته الحكومة المؤقتة بتاريخ 1959/11/12، لدراسة الرد المناسب تجاه عرض ديغول، تميزت بعجز فريق الحكومة المؤقتة عن مواجهة موقف ديغول وإيجاد بديل سياسي لمبادرته يحافظ على المكاسب الدبلوماسية التي حققتها الثورة إلى ذلكم الحين.

لكن السيد عبد الحميد مهري اقترح موقف دّل على حنكة سياسية، واستحسنه أغلب أعضاء الحكومة عدا السادة بن يوسف بن خدة وعمر أوصديق، ولمين خان، ومفاد هذا الموقف تعيين المساجين الخمس لتمثيل الحكومة المؤقتة بغية التحضير لمفاوضات جدية وعلنية مع ديغول في باريس، وفي ذات الوقت تمسكت بشرعية مؤسسات الثورة رفض الدخول في أي مفاوضات رسمية قبل انعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي حال استجابة الجانب الفرنسي للعرض - الذي سيرفضه ديغول لا محال كما كان يعتقد مهري- ستفد جبهة التحرير الوطني موفدين عنها من تقنيين للتفاوض حول ضمانات تطبيق حق تقرير المصير و وقف إطلاق النار.[41]

كان على الحكومة المؤقتة أن تنتظر عملية إبلاغ المعتقلين الخمس بالمستجد وإيفادهم بالتعليمات الواجب تطبيقها لتنسيق الموقف، لأجل ذلك أرجأت عملية إذاعة بيانها الرسمي إلى تاريخ 1959/11/22، بعد أن أبلغت المعتقلين الخمس عبر رسالة وجهها فرحات عباس شرح فيها مبادرة ديغول ورد الحكومة المؤقتة.[42]

والظاهر أن الثورة الجزائرية تمكنت من الخروج من الفخ الذي نصبه لها ديغول بغية الإطباق على انتصاراتها الدبلوماسية في المنابر العالمية، وتجريدها من الشرعية الشعبية في حال رفضها عروضه المزعومة لإحلال السلام، كما تمكنت من تجاوز الأزمة التي كانت تعصف بأجهزتها بتقديم موقف مبدئي من مسألة المفاوضات لا يمكن الفصل فيه إلا في إطار المؤسسات الشرعية للثورة ألا وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، موقف عبرت عن قيادة موحدة تجاه هدف واحد، وهي إذ فعلت ذلك فإنها أكدت التزامها بالحلول السلمية لاسترجاع السيادة المغتصبة.

لأجل ذلك أعلن ديغول رفضه رد الحكومة المؤقتة واعتبر المعتقلين الخمس خارجون عن

ساحة المعركة، ليقع بذلك في شراك كان قد نصبه للثورة، ذلك أن رفضه استقبال المعتقلين الخمس واعتبارهم خارجين عن ميدان القتال، قوض كل الادعاءات الفرنسية منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر1954، ادعاءات اعتبرت الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري حوادث متفرقة وهي عبارة عن شأن داخلي يخص فرنسا باعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية، كان رفض ديغول إذا اعترافا ضمنيا بشرعية الحكومة المؤقتة حينما قبل التحادث مع مندوبين عن جبهة التحرير الوطني، كما شكل هذا الرفض من جهة ثانية طعنة في فكرة ديغول ذاتها حول عدم الاعتراف بشرعية الحكومة المؤقتة[43].

وعلى صعيد آخر شكلت مناورة ديغول عبر مبادرة العاشر من شهر نوفمبر، والرد الذي تقدمت به الحكومة المؤقتة شكلت نصرا دبلوماسيا حققته الثورة الجزائرية في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي صوتت لصالح اللائحة التي تقدمت بها دولة باكستان لصالح القضية الجزائرية حيث صوت عليها ب: 39 نعم، 32 ضد، وامتنعت عشرون دولة على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وهي بذلك امتنعت للمرة الثانية عن التصويت لصالح أو ضد القضية الجزائرية، [44] لا ئحة أقرت فيها الأمم المتحدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ودعت أطراف الصراع ضرورة البدء في محادثات جادة على أساس حق تقرير المصير كما تقره مواثيق الهيئة.[45]

II- حدود إدراك قادة الثورة لمبادرات ديغول لإحلال السلام:

بالرغم من أن الحكومة المؤقتة شددت على ضرورة عدم الخوض في شروط وقف إطلاق النار وضمانات تطبيق حق تقرير المصير مع الحكومة الفرنسية، – في ردها بتاريخ 1959/11/28، اثر الدعوة التي وجهها ديغول لقادة الثورة قصد المجيء إلى باريس، – دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، غير أن المطلع على محاضر جلسات هذا الأخير في دورته بطرابلس في ديسمبر1959/وجانفي1960، يجد أن المؤتمرين لم يولوا أهمية قصوى لهذا الموضوع بقدر ما خصصوا معظم جلساتهم للتحضير لصياغة برنامج لجبهة التحرير الوطني وقانونها الأساسي عدا تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد فرحات رئيس الحكومة المؤقتة، والظاهر أن موضوع المفاوضات كان قد فصل فيه مع الحكومة المؤقتة عشية انعقاد مؤتمر طرابلس الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، بإشراكها جميع قادة الثورة بما فيهم العسكريون خلال اجتماع العقداء في خريف 1959، علاوة على المعتقلين الخمس، وعليه فان مؤتمر طرابلس الأول لم يزد عن كونه

أعاد طرح النقاش ثانية في جلساته الأولى لعروض ديغول ومناوراته لحل القضية الجزائرية، بداية من عرضه لفكرة سلم الشجعان في أكتوبر1958.

لقد أدرك إذا قادة الثورة في مؤتمر طرابلس الأول أن مبادرات ديغول لإحلال السلام، كلها كانت تصب ضمن محاولته إيجاد قطب ثالث يتفاوض معه على خريطة سياسية وقعها بطريقة انفرادية، وفي هذا السياق بادر منذ مجيئه إلى السلطة نحو جر السيد عبد رحمان فارس لتولي الشؤون المتعلقة بمصير الجزائر برتبة وزير دولة في الحكومة الفرنسية في1958/06/12، ورغم رفض[46] السيد فارس لهذا العرض، فإن ديغول من جهته ظل يسعى لإيجاد قطب ثالث يتفاوض معه، و إن لم يولي وجهه كليا عن جبهة التحرير الوطني، بل حاول جس نبض قادتها عبر أول اتصال أجراه في جويلية 1958، بتونس بإرساله موفدين عنه السيدين جون عمروش وعبد الرحمن فارس ولكن هذا الاتصال لم يكن مثمرا بسبب المواقف المتباعدة بين الطرفين.[47]

من جهة أخرى كان قادة الثورة مدركين أيضا لمناورات ديغول لمعالجة القضية الجزائرية مناورات قامت على تطبيق سياسة العصا والجزر، لكن لا هذه ولا تلك كانتا كفيلتين بحل القضية الجزائرية أمام تنامي صدى الثورة، إن على المستوى الداخلي بسبب تصاعد العمليات العسكرية لوحدات جيش التحرير الوطني، أو على مستوى التراب الفرنسي الذي غدا مهددا هو الأخر بعد أن نقلت جبهة التحرير الوطني حرب العصابات إلى ضواحي المدن الفرنسية، وقد استغلت جبهة التحرير هذا الظرف بعد أن تفطنت لشجاعة ديغول ودفاعه المستميت عن فرنسا ومصالحها في حال هددت سيادتها، لأجل ذلك شكل قيام جبهة التحرير الوطني بنقل عملياتها العسكرية داخل التراب الفرنسي سابق خطيرة في تاريخ علاقة الإمبراطورية الفرنسية بمستعمراتها؛ كانت رسالة واضحة ومباشرة من جبهة التحرير الوطني، تتمثل في نقل الكفاح المسلح وبصفة علنية إلى داخل الأراضي الفرنسية في الخامس و العشرين من شهر أوت 1958[48] وهي إذ فعلت ذلك فإنها جعلت فرنسا مهددة من الداخل بعمليات عسكرية تستهدف ضرب بناها التحتية .

إن هذا الأمر الذي تولته فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ساهم بالتأكيد في تخفيف الضغط عن قوات جيش التحرير الوطني بالداخل ورفع من المعنويات، وزاد قادة الثورة إصرارا على مواصلة الكفاح المسلح[49]، كما جعلت من ديغول يضع في حسبانه ثقل الثورة وألا يغتر بقوة المستوطنين الواهية، مما يضطره لأن يراجع حساباته جيدا وبعيدا عن أي تطرف أو انقياد لأوامر

المعمرين، خاصة وان فرنسا أصبحت مهددة من الداخل.

يضاف إلى ذلك الضغط الدولي الذي أشرنا إليه سابقا، الأمر الذي أضطر ديغول إلى الإعلان عن اعترافه بحق تقرير مصير الشعب الجزائري في خطابه الشهير في السادس عشر سبتمبر 1959، لكن حتى مبادرته هذه جاءت تحمل معها الكثير من الغموض والتلاعب بالمفاهيم، فقد أكد أنه في حالة الانفصال، فإن فرنسا ملزمة بمغادرة الجزائريين الذين يعبرون عن إرادتهم في الانفصال، أي أنها ضمنيا ستبقى في المناطق التي لا سكان فيها كالصحراء _وهي قضيته المحورية نظرا لثرواتها الباطنية _ أو التي يقبل سكانها البقاء تحت سلطة الحكم الفرنسي، أما صيغه الحكم الذاتي المدرجة في المقترح فإن ديغول قدمها كحل أمثل، خاصة و أن الجزائر _في اعتقاده _ عبارة عن طوائف عرقية متعددة، فهناك الفرنسيين والعرب والقبائل ...الخ، على أن تقدم لهذه المجموعات العرقية ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة ورسم إطار للتعاون فيما بينها.

كان هدف ديغول من وراء طرح فكرة تقرير المصير هو أخذ زمام المبادرة على المستويين المحلي و العالمي، وإحراج جبهة التحرير الوطني خاصة على المستوى الدولي التي بدا أن نشاطها الدبلوماسي يطرق في أبواب وأفاق واعدة وخصبة لصالح التدويل الفعلي للقضية الجزائرية، بعد أن عبأت جزءا هاما من الرأي العام العالمي ضد السياسة الفرنسية في الجزائر، وعليه فإن مبادرة ديغول الخاصة بحق تقرير المصير كانت مناورة سياسية – كما أقر ذلك مؤتمر طرابلس الأول – عول عليها ديغول لتضع الثورة في مأزق حقيقي في حال قدر لها النجاح[50]

فشلت محاولة ديغول أمام فطنة قادة الثورة الذين أدركوا كنه مبادرته ومفهومه لحق تقرير المصير، مفهوم كان يتنافى مع الأعراف والمواثيق الدولية، إذ أكدت قيادة جبهة التحرير أن تقرير المصير بوجهة النظر الفرنسية ما هو إلا محاولة لتهدئة الرأي العام الدولي في إطار عزل الثورة وهو يهدف إلى إفراغ الكفاح المسلح من محتواه السياسي وفك الارتباط بين الثورة وشعبها.[51]

وهو مراوغة من مراوغاته التي استهدفت ربح الوقت من جهة، وزعزعة قيادة الثورة من جهة ثانية، لأنه كان يراها تعيش في انقسامات داخلية[52]، انقسامات كان مقدر لها في نظر ديغول أن تضعف الجبهة الداخلية والخارجية للثورة بما تحققه من تداعيات تثبط به العزائم في صفوف المناضلين بالداخل الذين يعانون العزلة وتضاعف من حدة العزلة الدبلوماسية على الصعيد الخارجي لنشاط الحكومة المؤقتة.

ظل ديغول يراوغ في طرفا الصراع الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني كي يمرر سياسة

كان قد رسم معالمها مسبقا، والشاهد في ذلك هو إصداره في الثامن والعشرين أكتوبر 1959 لتعليمات وجهها للعسكريين و الموظفين الفرنسيين أوضح فيها طبيعة استفتاء تقرير المصير كما يراه بحيث صرح أنه لن يتم إلا بعد سنوات طويلة وبعد نجاح سياسة التهدئة- سياسة التهدئة التي تعني الحرب الطويلة.

جاء رد الحكومة المؤقتة في الثامن والعشرين سبتمبر 1959 مرحبا بفكرة تقرير المصير التي أعلن عنها ديغول يوم 16 من ذات الشهر، ولذلك أوضح بيان الحكومة السابق الذكر، أن الثورة منذ اندلاعها في نوفمبر 1954 دعت إلى ذلك .كما بين أن مفهوم تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة، هو الذي يمكن من خلاله أن تعاد إلى الشعب الجزائري حقوقه في ممارسة سيادته الوطنية المغتصبة، وأن أي تقرير مصير لا يعير اهتماما للذاتية القومية والوحدة الاجتماعية للجزائريين هو من قبيل الوهم، كما ذكرت الحكومة المؤقتة أن وحدة التراب الوطني لا يمكن النيل منه، وأن محاولة التقسيم لا تزيد المشكل إلا خطورة، وقد تمثل تهديدا للسلم والأمن في العالم .

أكد بيان الحكومة المؤقتة أيضا على أن ثروات الصحراء الجزائرية هي قبل كل شيء للجزائر ولإفريقيا الشمالية، وإنها يجب أن تكون سببا في إيجاد تعاون واسع و مثمر .

كما تضمن رد الحكومة المؤقتة من جهة أخرى؛ رفض هذه الأخيرة لاستشارة الشعب الفرنسي في حق تقرير مصير الجزائريين، فهو غير معني بالأمر و عمل كهذا منافي للديمقراطية ويحمل بين طياته هتكا صريحا لحق تقرير المصير ذاته.

ورغم هذه الملاحظات، و التي هي عبارة عن انتقادات شديدة لمفهوم ديغول لتقرير المصير، فإن الحكومة المؤقتة أشارت إلى استعدادها الدائم إلى الدخول في مفاوضات علنية ومباشرة مع الحكومة الفرنسية من أجل بحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال وبحث شروط و ضمانات تطبيق حق تقرير المصير[53].

وبما أن ديغول دعا قادة الثورة في العاشر نوفمبر 1959 إلى المجيء لباريس قصد التباحث في شروط وقف القتال، فإن الحكومة المؤقتة عينت في العشرين نوفمبر1959 الوزراء المعتقلين لدى فرنسا كمفاوضين عنها من أجل مناقشة الضمانات وشروط التطبيق مع الحكومة الفرنسية.[54]

شكل هذا الاختيار مناورة أيضا من طرف الثورة كانت تبغي جر فرنسا في حالة قبولها المقترح والدخول في المفاوضات إلى الاعتراف بأن المعتقلين الخمسة هم من معتقلي الرأي والسياسة، وفي

حال جلوسهم في طاولة واحدة أمام سجّانيهم، فإن ذلك يعني تحميل فرنسا ضمنيا الإدانة الكبرى في حقها، كما يعني هذا القبول اعترافا ضمنيا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي ووحيد.

هذه الحيلة جعلت ديغول في موقف حرج، ولم يجد من مخرج يتملص منه بعد أن رفض مقترح جبهة التحرير الوطني لاستقبال المعتقلين الخمس نيابة عن الحكومة المؤقتة، وراح يصعد في العمليات العسكرية بالداخل ويعمل على جر الولايات نحو التوقيع على هدنة الواحدة تلو الأخرى كما كثف من حدة حصاره للنشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة وصم آذانه على مقترح الحكومة المؤقتة.[55]

أبرزت وثائق مؤتمر طرابلس الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية1959/12/17، 1960/01/18، حيطة وحذر قادة الثورة في أثناء تعاملهم مع مقترحات ديغول، حيث أكدت على عدم الإفراط في تفاؤل، قد يأتي على كل تطلعات الثورة ويؤدي إلى عواقب وخيمة على مسارها العام[56]، وعلى الرغم من أن جبهة التحرير الوطني أقرت القبول بمبدأ حق تقرير المصير، على شرط أن يتماشى ذلك مع المفهوم الدولي، ورغم قبولها الدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال، [57] وذلك ردا على المبادرة الفرنسية، كي لا تترك الساحة فارغة أمام ديغول يشكلها كيف يشاء، كل هذا لم يمنع مقررات مؤتمر طرابلس الأول للمجلس الوطني للثورة من أن توصي وبصفة إلزامية الحكومة المؤقتة الثانية التي تشكلت خلال ذات الدورة[58] بضرورة استرجاع زمام المبادرة من ديغول، كما ألزمتها الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة في حالة التوصل إلى اتفاق بين الطرفين من قبيل وقف إطلاق النار، الذي يبث فيه ويعلن عنه مجلس الوطني للثورة، ومع ذلك فإن المجلس كان يفوض الحكومة المؤقتة لاتخاذ المبادرة السياسية في حال تعذر عليها استدعاء المجلس الوطني للاجتماع و ومنه خول الحق في الدخول في اتصالات و مفاوضات مع الفرنسيين .[59]

غير أن تسارع وتيرة الأحداث هي التي زجت بطرفي الصراع إلى ضرورة الدخول في مرحلة المحادثات الشبه الرسمية، لتنتقل بعد ذلك إلى مفاوضات علنية، لكن لا الطرف الفرنسي الذي ظل يزعم أنه لن يعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري بغية التفاوض معها و ظل يناور لأجل إشراك تيارات سياسية أخرى قصد حل القضية الجزائرية ضمن طاولة مستديرة، أي عبر محاولة تفتيت هياكل الجبهة بجر الولايات للتوقيع على الهدنة كما

حدث مع بعض قادة الولاية الرابعة في جوان 1960، ولا الطرف الجزائري ظل متعصب لأفكاره التي أعلن عنها منذ بيان الفاتح من نوفمبر1954، ذلك أن رد الحكومة المؤقتة على مبادرة ديغول في الثامن والعشرين من نوفمبر1959، وما أقره مؤتمر طرابلس الأول السابق الذكر من توصيات يوحي بوضوح أن الثورة الجزائرية تنازلت عن شرط الاعتراف المسبق لاستقلال الجزائر للخوض في أية محادثات لوقف إطلاق النار واستبدل هذا الشرط بتحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار وضمانات تطبيق حق تقرير المصير!

أما قضية اللقاء بين الطرفين فانه كان رهين لتململ الجبهة الداخلية لكل طرف، فديغول كان عليه أن يواجه غيظ المعمرين الذين رأوا في سياسة التسوية التي انتهجها لأجل حل القضية الجزائرية، تخليا صارخا عن الجزائر الفرنسية، غيظ أدى إلى ظهور بوادر التمرد على أعلى مستوياته في هرم السلطة الفرنسية، فالجنرال ماسو أعلن عن معارضته لسياسة ديغول صراحة، وأكد استعداده لمقاومتها بشتى السبل، وهو ما دفع بديغول إلى تحويله إلى فرنسا يوم 1960/01/28.

وهو إذ كان يفعل ذلك فإنه أعلن عن تفهمه لدواعي ماسو نفسه الذي عارض سياسته، وفي هذا الصدد يقول ديغول في مذكراته :" إنني أدرك أن هذه السياسة تبعث الأسى في رجل مثله، فهل الإقدام عليها أمر يسرني ..." [60].

على أن إحالة ماسو إلى فرنسا زادت من غيظ المعمرين بقيادة لاغيار الذي عبأهم واحتل الجامعة المركزية بالجزائر لتتطور الأحداث في اليوم التالي بتاريخ 23 جانفي 1960 إلى ما عرف بانتفاضة المتاريس التي كادت أن تنسف بالجمهورية الخامسة لولا تدخل ديغول بخطاب في 29جانفي 1960، خطابا اخمد به بعضا من غيظ غلاة المعمرين مؤكدا لهم بأن حق تقرير المصير هو قرار صادق عليه البرلمان الفرنسي.[61]

أما قادة الثورة فانه كان يتوجب عليهم تقويم مسار الثورة في مؤتمر طرابلس الأول الذي عقده المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ديسمبر1959/ جانفي1960، لإضفاء الشرعية على التوصيات والقرارات التي توجت اجتماع العقداء العشر، حيث تم تزكية حكومة فرحات عباس ثانية، واستحدثت هياكل جديدة للثورة إن على المستوى التنظيمي(هيئة الأركان العامة، اللجنة الوزارية للحرب)أو السياسي حيث أقرت توصياته ضرورة تفعيل النشاط الدبلوماسي لبعثات جبهة التحرير الوطني بالخارج والتركيز على القارة السمراء تحضير ا لمعركة فصل الصحراء التي بدا أن ديغول كان يحضر لها جيدا مع دول القارة السمراء.

وعليه فإن اللقاء بين موفدي الحكومة المؤقتة والجنرال ديغول أرجأ إلى غاية تصريح هذا الأخير في الرابع عشر جوان 1960، تصريحا جدد فيه نيته إلى التفاوض ووضع حد للقتال المستمر.[62] وهو بذلك أعلن عن الدخول في مفاوضا شبه رسمية، مهدت الطريق إلى الدخول في مفاوضات علنية وجدية مع الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري

-الهوامش:

1 حوار مع السيد بن يوسف بن خدة: المركز الوطني للأرشيف. يوم: 04 أوت 2001، على الساعة الثانية زولا.

2 MABROUK BELHOUCINE/ LE COURRIER ALGER-LE CAIRE 1954-1956.E/ casba.ALGER2000.PP :172-173

3م.م.و.للأرشيف.و.ح.م.ج.ج.-أرشيف وزارة الخارجية حصيلة المحادثات الفرنسية الجزائرية 1960-1961.علبة رقم:161.ملف:02

4 م.م.و.للأرشيف.و.ح.م.ج.ج. 1960- 1961.- و.ش.خ، علبة رقم:161.ملف:03

5 نفسه.

6 بن يوسف بن خدة : حوار بالمركز الوطني للأرشيف ,الجزائر يوم :2001/08/04.

7 L'ECHO D'ALGER : 24/10/1958.

8 جرد خاص لجريدة صدى الجزائر من تاريخ1954/11/02، إلى1961 /04/22

9"حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال "المجاهد 1958/11/19..

10 ناقش العقداء خلال اجتماعهم الشهير، مطولا قضية سلم الشجعان بما خلفته من تداعيات على مسار الكفاح المسلح، انظر: م.و.للأرشيف: و.م.و.ث.ج.- دورة 17-12-1959/18-01-1960، محضر اجتماع العقداء علبة مصورة رقم:C010

11 م.و.للأرشيف: و.م.و.ث.ج.- دورة 1959/ 1960، ت.س.ع.علبة مصورة رقمC017 .و انظر: المجاهد، عدد خاص، 1958/11/01.

12 "حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال، المجاهد، 19 /1958/11.

13 Lécho Doran : 17/09/1959.et. LE CHO dalger/17/09/1959.

14 – انظر تصريح ديغول الخاص بمبادرة حق تقرير المصير في : م. م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج:و.ش.خ: علبة رقم:09، ملف رقم :06، و:04. وأنظر مناقشات ذات التصريح في: م. م.و.للأرشيف: م.م.و.ث.ج.، دورة أوت1961، برنامج جبهة التحرير الوطني، علبة مصورة رقم: 14 C023

15 BERNARD TRICOT : les sentiers de la paix ,Algérie 1958/1962,ED plon ,paris 1972, p :246 et LE CHO dalger/17/09/1959

– 16 يزعم رضا مالك أن الغالبية من قادة الثورة لم يكونوا يدركون الدواعي التي دفعت بديغول إلى الإعلان عن مبادرة حق تقرير المصير حينها، انظر حول طبيعة هذه الدواعي و الضغط الذي مارسه آيزنهاور على فرنسا وكذا

خلفياته، التصريح الذي أدلى به فانسان لابوري رئيس ديوان لويس جوكس ووزير مكلف بالشؤون الجزائرية في حكومة ميشال دوبري، تصريح أدلى به لرضا مالك في24/09/ 1989، لكن في المقابل كان بعض قادة الثورة مدركين لذلك وهو ما تبينا لنا عبر اطلاعنا على المحاضر، انظر م. م.و.للأرشيف: ح.م.ج.ج:و.ش.خ:تقرير م.ل. لمين دباغين إلى الحكومة والقادة العسكريين1959/10/02,المصدر السابق، نفس الموقف عبر عنه السيد عبد الحميد مهري انظر م. م.و.للأرشيف:م.ج.ح.م.ج.ج:تدخل السيد ع.ح.مهري:1959/09/21،ع.م:G008.

وانظر: REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962,E ;DAHLAB,ALGEER1995 ;p47

:252-253. ;mirage et réalité,ed :NAQD ;Alger1993. ,p :LE FLN 17 MOHAMED HARBI

18 تبنى هذا الطرح كل من الباءات الثلاثة بالإضافة إلى السيد بن يوسف بن خدة انظر م.

م.و.للأرشيف:.ح.م.ج.ج: محاضر اجتماعات :25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959، ع.م:G007 G008

19– بن يوسف بن خده اتفاقيات أيفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر، ت:لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1987ص:18

20– و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C 017، المصدر السابق، وكذلك – HAROUN ALI: la 7 willaya la guerre du f.l.n en France 1954/1962 E:casbha ,Alger2005 ;p267

21– الجنرال ديغول :مذكرات الأمل–التجديد، ت:سموحي فوق العادة، بيروة1971 ص:95.

22– م.م.و.للأرشيف:وح.م.ج.ج:رسالة السيد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة.م.ج.ج.ونائبه ووزراء الحكومة وكتاب الدولة ,02أكتوبر1959،، علبة رقم:05، ملف رقم: 04، و10

23– بن يوسف بن خدة:شهادات ومواقف ط:دار النعمان الجزائر2004، ص: 136

24 –تقرير المصير كما يجب أن تعرفه .المجا هد :08/ 10./9 195

25-MOHAMED HARBI:LE F. L. N mirage et réalité op. cit. p:242

- 26انظر نص الرسالة في .م.و.للأرشيف:دورة 1960/1959، علبة مصورة رقم: C016

-27– خصصت الحكومة المؤقتة ثلاثة اجتماعات جمعتها مع القادة العسكريين أي لجنة العشر بين 20–21و1959/09/27وهوالتاريخ الذي أتمت فيه الحكومة المؤقتة صياغة البيان، انظر: م.و.للأرشيف:م، إ، ح.م.ج.ج:25، 26، 27 و28 سبتمبر 1959, م.م.و.للأرشيف:م.إ.ح.م.ج.ج علبة G007 G008.وانظر Gilber mynier hitoire interieur du F.L.N ;1954/1962,E :casbah ;Alger2003 ;p621

-28 -م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج:دورة1959–1960، تقرير وزارة الداخلية علبة مصورة رقم:C011

29 – يروي رضا مالك أن محامي المساجين الخمس التونسي عبد النبي اتصل بطلب من الحكومة المؤقتة ب:السادة آيت احمد، بوضياف، بن بلة، خيضر في سجن جزيرة آيكس واتصل ببيطاط في سجن فرسناس وأكد له هؤلاء جميعهم دعوة الحكومة المؤقتة لاستغلال مبادرة ديغول انظر:

REDAH MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:46

30- م.و.للأرشيف:.و.ج.م.ج.ج.: و.ش.خ: تقرير محمد لمين دباغين إلى رئيس الحكومة و نائبه وأعضاء الحكومة وقادة الولايات، 1959/10/02، علبة رقم:05، ملف رقم: 04، و10

31 REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:45

32- و.م.و.ث.ج، م م ط الأول 1960/59 : تقرير وزير الداخلية لخضر بن طوبال علبة مصورة رقمC011

33- م.و.للأرشيف:.م ا.ح، م.ج.ج: سبتمبر 1959علبة مصورة:G007 و G008.

سوف تتخلى الحكومة المؤقتة عن هذا الشرط مع بدء جولة محادثات مولان في جوان1960. 34

35- م. م.و.للأرشيف:.و.ح.م.ج.ج: بيان الحكومة.م.ج.ج 1959/09/28، علبة مصورة رقم:G007.

36 لقد قدم الباهي لدغم نائب رئيس مجلس الوزراء ملاحظته للحكومة المؤقتة عشية صياغتها للبيان وبعد أن قدمت له نسخة منه، طلب حذف لفظ الحكومة المعترف بها من طرف دول عديدة....، لأنه كان على صلة بالسفير الفرنسي في تونس جورج غورس .انظر: رضا مالك: الجزائر في أيفيان، تاريخ المفاوضات السرية، ط:دار الفاربيالجزائر2003 ص:66

37 BERNARD TRICOT OP CIT P:246 LECOH DALGER 11/11/1959 ET VOIRE :.

م.و.للأرشيف:م. إ.ح.م.ج.ج: اجتماع 1959/11/06. تدخل عبد الحميد مهري، وكريم بلقاسم علبة مصورة رقم : -38 G008 -

39 – نفسه

40 - م.و.للأرشيف:.م.إ.ح.م.ج.ج: اجتماع ,1959/10/26، مداخلة بن خدة وكريم بلقاسم، علبة مصورة رقم G008

41 –م.و.للأرشيف:. م.إ.ح.م.ج.ج:اجتماع 1959/11/12، مداخلة عبد الحميد مهري علبة مصورة رقم : C009

42 م. م.و.للأرشيف:م.إ.ح.م.ج.ج: اجتماع 1959/11/12رسالة الحكومة المؤقتة.إلى المعتقلين الخمسة، ,نفسه

43 Albert Paul LENTIN : LE dernier quart D HEURE. L algerie ENTRE DEUX MONDE.E/ renie juillard. PARIS.1963.P/223

44 REDHA MALEK:LALGERIE A EVIAN HISTOIRE DES NEGOCIATIONS SECRETES 1956/1962 op cite p:54

45 المجاهد:1959 /12/15

46 يذكر عبد الرحمان فارس أنه قبل العرض بتحفظ وطلب من ديغول لقاء السيد فرحات عباس لاستشارته وخلال اللقاء حذره عباس من مغبة قبول عرض ديغول مخافة من أن يستغل سياسيا لإضعاف شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني. انظر: عبد الرحمن فارس: الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1965/1945، دار القصبة الجزائر، 2007، ص: 106/105

47- جرى هذا الاتصال السري بين قادة ج ت و ومبعوثين عن ديغول هما جون عميروش وعبد الرحمان فارس، عن هذا اللقاء انظر: وثائق م و ث ج محفوظات مؤتمر طرابلس الأول 1960/59 تقرير السيد عبد الحميد مهري حول نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، علبة مصورة رقم C002

48- و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 م م س ع، علبة مصورة رقم C005، وانظر أيضا: و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017.

49-نفسه

50-و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017، ، وانظر: و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 رسائل المعتقلين الخمسة، علبة مصورة رقم C008

51- و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 م م س ع، علبة مصورة رقم C005

52- الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص 71.

53- انظر نص البيان الكامل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المجاهد أكتوبر 1959 .

54- و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017

55- المجاهد عدد 30 نوفمبر 1959 .

56- و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ر م خ، علبة مصورة رقم C008 .

57- وم و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، نفسه، وانظر: و م و ث ج، م م ط الأول 1960/59 م م. س.ع علبة مصورة رقم C005 .

58- إشارة إلى العهدة الثانية للسيد فرحات عباس في تولي رئاسة الحكومة المؤقتة من جانفي1960الى أوت1961

59- وم و ث ج، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017، على الرغم من ذلك، فإن المعارضين لاتفاقية أيفيان خلال دورة المجلس الوطني للثورة في فيفري1962، احتجوا على الحكومة المؤقتة التي دخلت في المفاوضات دون استشارة المجلس، وهو أمر كان يقع في أغالب الأحيان، فهل يعقل أن تقوم الحكومة المؤقتة بتوقيف مسار المحادثات واستدعاء المجلس الوطني للثورة لمناقشة حصيلة المحادثات، كانت هذه القضية من بين القضايا الشائكة التي طرحها المؤتمرون في دورة فيفري1962، ..

- 60- مذكرات الجنرال :ديغول. مرجع سابق.ص:89

61: LECHO DALGER.30/01/1960

62 – مذكرات الجنرال. ديغول: المرجع السابق، ص: 100 وانظر:LECHO DALGER/15/06/1960

The National Council of the Algerian revolution and de Gaulle's proposals for peace

Dr. Ahmed Messaoud SID ALI*

ABSTRUCT :

This study includes a careful reading concerning the understanding of the leaders of the Algerian revolution to General de Gaulle's policy toward the Algerian issue for peace.

This study is based on the minutes of the meetings of the interim government and also the minutes of the National Council of the Algerian revolution meetings, especially in the two sessions of December 16th , 1959 / January 18th,1960, Then the ninth session to the twenty-seventh of the month of August 1961.

Key words: the National Council, Revolution liberation, de Gaulle, independence, peace.

---

* Maître de conférence (A) – département de l'Histoire - Université de Msila - Algérie.